

الفصل الثانى

«بالخارج وفقا للقانون»

محاوالات إخضاع الأخوين قستى للضرائب:

واحكام القبضه على المهلبية

فى شتاء عام ١٩٣٤، أوقف حرس السواحل الأرجنتينية سفينة نورمان ستار، المملوكة لبريطانيا، فيما كانت على وشك الإبحار إلى لندن. جاء التوقيف بناء على بلاغ مجهول المصدر، وكان جزءا من تحقيق تجريه السلطات الأرجنتينية فى أنشطة اتحاد احتكارى (كارتل) لمعبنى اللعوم الأجانب الذين حامت حولهم الشبهات بالتلاعب غير المشروع بالأسعار وأرباح النقل عبر البحار.

كان ذلك فى زمن الكساد الكبير، وتملك عامة الأرجنتينيين بالغ الغضب. كانت مزارعهم فى غالبيتها يسيطر عليها قلة من ملاك الأراضى، وكانوا ينظرون بمرارة إلى معبئى اللحوم الأجانب وهم يجنون الأرباح الجمة ولا يدفعون سوى النزر القليل إلى العمال المحليين. ليس هذا فقط، بل إن معبئى اللحوم البريطانيين والأمريكيين كانوا قد نظموا أنفسهم بحيث إنه، وفيما تهاوت الأسعار التى كانوا يدفعونها لملاك مزارع تربية المواشى، ارتفعت الأرباح التى كانوا يجنونها، لم يكن بالإمكان التأكد من قدر الأرباح التى كان هؤلاء الأجانب يُغلونها، لكن لم يكن ثمة ريب فى أن نفوذ لندن كان هائلا. كان السفير البريطانى قد ذكر فى عام ١٩٢٩ «قد يكون من غير اللباقة النص الصريح على هذا، لكن ينبغى اعتبار الأرجنتين على أنها، جوهريا، جزء من الإمبراطورية البريطانية». بيد أن نفوذ الولايات المتحدة كان أخذًا فى

التنامي، حيث ذكر سفيرها «إن الولايات المتحدة في ظل الرئيس هوفر تنوى السيطرة على هذه القارة بأية وسيلة كانت، والمصالح البريطانية هي التي تعوق الطريق بشكل أساسي. وهذه، إمّا أن تُشترى أو تُطرد إلى الخارج». كان الأرجنتينيون يكرهون رؤية بلدهم ميدانا تتقاتل فيه القوى الأجنبية. قال ليساندرو دولا طور السناتور الأرجنتيني الغاضب الذي كان يقود التحقيقات «لا يمكن وصف الأرجنتين بأنها خاضعة للتاج البريطاني. لم تفرض إنجلترا أبداً تلك الشروط المُذلة على مستعمراتها».

من ثم، شعر دولا طور بالإرضاء بخاصة، حينما اكتشف حرس السواحل، تحت حمولة من الأسمدة الطبيعية كريهة الرائحة، أكثر من عشرين حاوية تعبئة مكتوب عليها «لحم بقرى محفوظ» وتحمل ختم وزارة الزراعة الأرجنتينية. لكن ما اكتشفه

رجال خفر السواحل داخلها لم يكن لحما بقرها محفوظا بل حمولات من الوثائق. ولأول مرة، تم الكشف على مرأى من الجمهور العام، عن تفاصيل تعاملات وليميام وإدموند هستي، مؤسس أكبر تجارة لحوم بالتجزئة فى العالم، واللذين ينتميان إلى الأسرة البريطانية الأكثر ثراء، ويعتبران بين أكبر الأفراد ممن كانوا يتحاشون الضرائب الذين عرفهم التاريخ.

كان الأخوان وليميام وإدموند هستي من رواد تكوين الكورپوريشنات الكوكبية. بدأ فى عام ١٨٩٧ بنقل منتجات اللحوم بالسفن من شيكاغو إلى موطنهم بميناء ليقربول حيث كانا قد أقاما أماكن للتبريد منحتم ميزة فى مواجهة منافسيهم. ثم تفرغ نشاطهم إلى إقامة مزارع للدواجن فى روسيا والصين فى العقد الأول من القرن العشرين. وبدأ فى إنتاج كميات هائلة من البيض بأسعار بالغة الرخص ونقلها إلى أوروبا. قاما أيضا بإنشاء مزيد من المخازن المبردة، ومنافذ لتجارة الجملة فى بريطانيا، ثم فرنسا وروسيا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. وبعد أن تحولوا إلى النقل بالسفن عام ١٩١١، توسعا فى شراء مزارع تربية المواشى بالأرجنتين وتعبئة اللحوم منها وشحنها بدءا من عام ١٩١٣. ثم شرعا لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، يشتريان مزيدا من المزارع والمصانع بفرنزويلا وأستراليا والبرازيل. كانت شركاتهما من أوائل الكورپوريشنات الاندماجية متعددة الجنسية الحقيقية، وبدأ الأخوان يعيشان وفق مبدأين أساسيين للبيزنس. أولا، لا تكشف أبدا. عما تعتمزمه. وثانيا، لا تدع أحدا يقوم بمهمة لك إن كنت تستطيع القيام بها بنفسك. قال أحد منافسيهم «نحن لا نشاركهما فى أية أنشطة بيزنس. إنهما متداخلان فى بيزنسات الجميع، ويريدان الاستيلاء على بيزنسات الجميع».

كان سر نجاحهما هو أنهما كانا احتكاريين بشكل جوهري. كان يعطيان شركاتهما أسماء مختلفة من أجل إخفاء ملكيتهما لها، وكان يشتريان الشركات المناسبة. إذا حدث وأظهر أحد المنافسين مقاومة، كانا يمارسان سلطتهما

الاستثنائية على السوق- التي كانت تستند إلى ملكية سلسلة التوريد بأكملها بدءاً من المشاش والأبقار والمذابح والفريزرات والسفن، وإلى منافذ التوزيع والبيع الطعامة - لتقويض شركاتهم وإفلاسهم. فى خطاب منه إلى رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٣٢، ذكر دوق آثول وهو يتحدث عن أحد الأخوين «يتحكم قستى - أو يكاد يتحكم بالكامل - فى سوق اللحوم. يشمل هذا، ونظراً لاحتكاره البيع، العمل على النهيار الأسعار بالنسبة للمنتجين فى الأرجنتين، والعمل على تحقيق إنتاج المواشى. بخسارة أكيدة، ولا يجد أعداد كبيرة من المنتجين، ومعظمهم أناس مهودو الثروة والنشاط، مفرا. لا يُنتج قستى.. بل يشتري. إنه يجرف أموالا كثيرة إلى خارج الأرجنتين».

كانت صناعة تصدير لحوم البقر هى الأساس الاقتصادى لسلطة النخبة السياسية فى الأرجنتين. وصف فيليب نايتلى فى كتابه «صعود عائلة قستى وسقوطها» الأثر السياسى والاقتصادى الضخم الذى مارسه الأخوان على البلد «يمكن القول بأن أثر قستى المعوق على الحركة العمالية بالأرجنتين وعلى تطور البلد الاقتصادى المبكر قد أدى بأسلوب يكاد يكون مباشراً إلى تشكيل المنظمات العمالية القتالية التى دفعت بالرئيس بيرون إلى السلطة، وما أعقب ذلك من ديكتاتورية الجنرالات والإرهاب وحرب الفوكلاندي وكوارث البلد الاقتصادية».

بيد أنه، فلم تكن الأرجنتين هى وحدها التى خضعت للمعاناة. أتبع الأخوان نفس السلوك المتحكم فى طرف المبيعات ببريطانيا أيضاً. مضى دوق آثول يقول «يأتى باللحوم إلى سميثفيلد بسفنه الخاصة حيث يتحكم فى الأسعار. يؤدى هذا إلى انهيار الأسعار بالنسبة لمنافسيه فى سوق الجملة، ثم يشتري اللحوم بتلك الأسعار المنهارة.. ثم يتقاضى أسعار تجزئة عالية فى أماكن مثل برايتون حيث لا توجد منافسة، لكنه هلى استعداد لتخفيض أسعاره فى لندن إذا تجرأ أحد على منافسته. إذا ذكرت اسمه بالقرب من سوق اللحوم، يقوم الناس بالنظر عبر أكتافهم تحسباً».

كان مفتاح نجاحهما هو عَصْرُ الطرف المنتج، وعصر الطرف المستهلك، والدفع بجميع الأرباح إلى منطقة الوسط. كانت تلك هي الفلسفة التي سيقومان بتطبيقها فيما بعد بدرجة مذهلة من النجاح ضد إدارات الضرائب في أنحاء العالم، مما جعل منهما رائدَي ما يعرف اليوم بصناعة تحاشي الضرائب الكوكبية.

كان ويليام وإدموند يرتديان بذلات غامقة وقبعات وقورة وربما كان مظهر التبذير الوحيد المرئى لكل منهما هو الساعة والسلسلة. لم يكن لهما اهتمامات خارج البيزنس: لم يقريا للتدخين، أو الشراب، أو لعب الورق، وكانا، بالرغم ثروتهما الأسطورية يسكنان منزلين متواضعين ويتناولان أطعمة زهيدة الثمن. أثناء رحلة شهر العسل بجزيرة سيلان، سمع ويليام عن حريق في مصنع للتعبئة تملكه إحدى الشركات بالبرازيل. أرسل عروسه إلى الوطن على أول باخرة وذهب لاستطلاع الوضع بالبرازيل. كانا يرفضان، وهما المقتصدان المتزمتان، أن يتاجرا في المشروبات الكحولية، بل كانا أيضا يفحصان أصابع العاملين لديهما بحثا عن آثار للتدخين. يتذكر أحد مدراءهما أنه قد وافق سرا على زيادة أجر أحد رؤساء العمال بمبلغ ١٠ شلنات في الأسبوع دون إبلاغ لندن، ليجد إدموند يهاتفه، بشكل شبه فوري، ويخبره بأن يخصم المبلغ.

كانا يلتزمان بشعار إن ما يجعلك ثريا ليس هو ما تكسبه، بل ما تدخره. لم يكونا يعيشان على دخلهما، أو حتى على فوائد دخلهما، بل على فوائد دخلهما. قال ويليام ذات مرة «لا أنفق أبدا أيا من أرباحي. أدخر كل مليم. إننى أعيش على ما ربحته منذ عشرين عاما». وقد ظلت ثروة عائلة فستى موجودة على مر العقود: و على الرغم من أن العائلة فقدت مبلغا كبيرا من المال في التسعينيات إلا أنها تظل بين أكثر العائلات البريطانية ثراء. مازالت عائلة فستى، التي يحمل بعض أفرادها ألقاب النبالة البريطانية، ويقومون برحلات الصيد، ويصادقون ولي العهد البريطانى، وما إلى ذلك، مازالت تلك العائلة الممتدة تتمتع بثروة كبيرة من

الأموال الموروثة، بدرجة أن بعض أفرادها لا يعلمون أنهم من الورثة إلا حينما تُهدى إليهم، لدى بلوغهم الثمانية عشر من العمر، شيكات بمبالغ ضخمة. قالت إهدى الوريثات البعيدات حينما أُهديت فجأة شيكا بربع مليون جنيه إسترليني في التسعينيات «لا أستطيع التعاطى مع مثل هذا المبلغ» ورفضته.

بيد أن دخولهم إلى المؤسسة البريطانية لم يكن بالأمر الهين. لقرون عديدة ظل بالإمكان تقسيم المصالح النخبوية البريطانية إلى ثلاث طبقات اقتصادية. أولاً طبقة ملاك الأراضي الاقطاعيين التي تحمل خلفها قرونا من التقاليد والثروة، ثانياً، قطاع الخدمات وحى المال والأعمال بلندن وبخاصة بعد القرن السابع عشر، وثالثاً طبقة المصنعين أو ملاك المصانع. وبأسلوب جوهري، كان يدير اقتصاد الخدمات لبريطانيا تحالف تكون من ملاك الأراضي الأرستوقراطيين ورجال المال فى ذا سیتی أوف لندن. كتب المؤرخان پی چیه. كاين، وإيه. چى. هوبكينز فى كتابهما الذى يعتبر معلما فى دراسة الإمبريالية البريطانية. «من هذا الاتحاد بين ملاك الأرض وثروة الخدمات وُلدت الطبقة الجديدة من الرأسماليين الجنتلمن». كانت طبقة، ومازالت، تنظر بازدراء إلى أصحاب المصانع الحقراء الذين كان عليهم توسيع أيديهم كى يجمعوا الثروة. كانت عائلة فستى تحمل وصمة أصحاب المصانع والعاملين بها، والأسوأ، هو أن أصولهم كانت من ليقرپول، لا من لندن، مما جعلهم لا يناسبون نوادى الطبقات الراقية السائدة. لكن ما حدث فى واقع الأمر هو أن رواد الكورپوريشنات متعددة الجنسية هؤلاء والذين جمعوا ما بين التصنيع التقليدى وعمليات سلاسل التزويد والخدمات المالية عملوا على توسيع نطاق المصنفات الطبقيّة واختلاطها معا.

وفى ما مضى بيزنسهم ينمو نشاطا متعدد الجنسية بتزايد، أصبح من الصعب على أى أحد أن يحدس ما ينوون فعله.. كتب أحد رجال الأعمال الأرجنتيين يقول «إن أعمال الحوارة التى يؤديها هؤلاء الإنجليز [شركة فستى] فى مصانع التعبئة

كافية لأن يصاب أفضل الطيارين بالدوار. لا غرو أن وجد مفتش الضرائب الذى كان يتعامل مع الشركة صعوبة فى مهمة حل الألفاظ جميعها حينما أدت جهوده فى نهاية المطاف إلى إثبات أن الإنجليز لم يكن لديهم سوى مصنع تعبئة واحد!!»، من ثم، مثل عثور السناتور دولا طور بالصدفة أثناء تحقيقاته على الوثائق على متن السفينة نورمان ستار انقلاباً مميّزا. زعم دولا طور أن الأمر لا يقتصر على تورط الأخوين قستى فى الغش والتلاعب الضريبى، بل أيضا تضمّن تواطؤ كبار مسئولى حكومة الأرجنتين فى تلك الألاعيب وتربحهم منها. اندلعت معركة سياسية قذرة. عمّت الإهانات، والإهانات المضادة، والإنكارات الغاضبة المشهد السياسى الأرجنتينى وترددت فى أنحاءه ووصلت ذروتها فى محاولة لاغتيال دولا طور توفى فيها أحد مساعديه الذى تلقى الرصاصة التى كانت تستهدفه.

فى تلك الأيام المبكرة، كانت الحكومات تتلمس طريقها فى الظلام من أجل فهم الشركات متعددة الجنسية البازغة وكيفية إخضاعها للضرائب. (وما زالت تفعل ذلك). لم تكن بريطانيا، قبل الحرب الأولى، تُخضع الشركات التى تتخذ من بريطانيا مقرا لها، للضرائب على الأرباح التى تجنيها فيما ما راء البحار إلا إذا أعادت تلك الأرباح إلى بريطانيا. ناسبت هذه الترتيبات الأخوين قستى: كان بإمكانهما الزعم أن معظم أرباحهما كانت نتيجة أنشطتهما عبر البحار. لكن، عندما اندلعت الحرب، كانت بريطانيا، مثل بلدان أخرى كثيرة، بحاجة لجمع الأموال سريعا. ارتفعت الضرائب على الدخل بدرجة مجفلة - ارتفع المعدل المعيارى من ٦٪ فى بداية الحرب عام ١٩١٤، ليصبح ٣٠٪ عام ١٩١٩، فى السنة التى تلت نهاية الحرب. لكن بريطانيا اتخذت إجراء آخر عام ١٩١٤ كان يتعلق بالأخوين قستى بخاصة: أخضعت الشركات البريطانية للضرائب على دخلها من جميع أنحاء العالم، سواء داخل بريطانيا أم لا.

بالطبع، تملك الأخوين الغضب. حاولوا أولا عملية ضغط من خلال اللوبيها كان

مُحكوماً عليها بالفشل في بيئة الحرب الجديدة. بيّنت سلطات الضرائب في بريطانيا أن الضرائب على أرباح البيزنس لا تعيق أحداً عن كسب الأرباح، ولا لتطبيق إلا في حالة وجود أرباح. لكن ويليام وإدموند لم يتقبلا هذا. في نوفمبر ١٩١٥، وفيما قتل ٥٠٠٠٠ جندي بريطاني في معركة لوس Loos، نقل الأخوان السنتي مقرهما إلى ما وراء البحار لتخفيض فاتورة الضرائب المستحقة عليهما. كانت أولى محطاتهما هي شيكاغو حيث كان من الواضح أنهما لم يكونا أول من وصل من الأثرياء البريطانيين. تساءل محامى ضرائب أمريكي بود «ماذا دهاكم جميعكم؟ إنك ثالث رجل إنجليزي أستقبله هنا خلال أسبوع وللهدف ذاته». من هناك، انتقلا إلى الأرجنتين حيث لم يدفعوا أى ضرائب دخل بإطلاقه، وبالرغم من ذلك، فقد جهدا من أجل تخفيض ضرائب الشركات المتبقية عليهما في بريطانيا. وهما تقدمت مسيرة الحرب العظمى، تمنى الأخوان لو باستطاعتها العودة إلى الوطن حيث يكونان أقرب إلى مركز أرباح الإمبراطورية. من ثم، تفتق تفكيرهما عن خطة يتمكنان من خلالها من العودة إلى بريطانيا ويتحاشيان شبكة الضرائب في ان، وقاما بتنفيذها على مرحلتين.

أولا، عادا إلى الوطن في فبراير ١٩١٩ بعد أن اتخذوا الاحتياطات القانونية التي تكفل لهما أن تستمر معاملتهما كزائرين، لا كمقيمين يخضعان للضرائب، ثم بدأ حملة للضغط. كتب التماسا مفعما بالمشاعر الوطنية إلى رئيس الوزراء البريطاني وزعما أن بإمكانهما الإسهام في إيجاد فرص عمل للبريطانيين في وطنهما، وهى مزاعم مازالت الشركات متعددة الجنسية تلجأ إليها حتى الآن. ذكرا أنه من الظلم أن تخضع منافستهما الكبرى، أى شركة اللحوم الأمريكية لضرائب أقل. أحالهما رئيس الوزراء إلى لجنة ملكية شرعت في حوار الأخوين سنتي. طرحت شهادة ويليام، والتي ظل يُستشهد بها في الأوراق البحثية الأكاديمية منذ آنذاك السؤال القديم بشأن الأزواج الضريبي والذي يذهب إلى لب مشكلة تكمن في قلب الرأسمالية الكوكبية.

إذا أرادت شركة ممتدة عبر عدة بلدان تلافى الازدواج الضريبي، فأى جزء من الشركة يصبح بإمكان أى من تلك البلاد إخضاعه لضرائبها؟

وليس هذا بالأمر السهل. قال ويليام «فى بيزنس طبيعته هكذا لا يمكنك القول كم تربح فى إحدى البلدان وكم تربح فى أخرى. يذبح الحيوان، ويبيع نتاج ذلك الحيوان فى خمسة بلدان مختلفة. لا أحد يستطيع تحديد كم نربح فى إنجلترا وكم نربح فى الخارج».

وضع ويليام إصعبه على المشكلة المركزية. الشركات متعددة الجنسية، بطبيعتها، بيزنسات كوكبية مدمجة، بيد أن الضرائب شأن قومي. تتكون الشركات متعددة الجنسية من فروع عديدة وشركات تابعة فى مختلف البلدان، من ثم، يصبح تحديد أى بلد يمكنه فرض الضرائب على أى جزء من أرباحها أمرا بالغ التعقيد.

كانت بريطانيا أول بلد يطرح ضريبة دخل عام وتطبيقها على الأرباح التى يجنيها أى شخص مقيم داخل المملكة المتحدة فى أنحاء العالم. قرر القضاء أنه ينبغى التعاطى مع الشركات على أنها مقيمة فى البلد الذى تتخذ فيه أهم قراراتها فى اجتماعات مجالس إدارتها. كان هذا يناسب بريطانيا بما أن آلاف المؤسسات التى تنتشر أنشطتها فى أنحاء العالم كان يتم تمويلها من خلال ذا سيتى أوف لندن، وكان من المعتاد أن تكون مجالس إدارتها هناك. وبالتقابل، ركزت ألمانيا على «مقر الإدارة» - أى على المكان الذى تدار منه عمليات الشركة واقعيا - وهذا اختلاف دقيق فى التعريف. أما الولايات المتحدة فركزت على المواطنة. يخضع دخل الأفراد والشركات التى تتكون وفقا لقوانين الولايات المتحدة، من المصادر فى جميع أنحاء العالم للضرائب. نتج عن تلك الاختلافات مزيد من التعقيدات فى مجال الضرائب الدولية.

أحيانا كانت تلك الأنظمة تتصادم. مثلا، قد يرغب بلد «المصدر» الذى يستضيف استثمارات من شركة متعددة الجنسية مقرها فى بلد آخر أن يخضع دخل

استثمارها المحلى للضرائب، فيما يريد بلد «الإقامة» - موطن الشركة متعددة الجنسية - أن يخضع نفس الدخل لضرائب. فى البداية لم يمثل هذا الازدواج الضريبي مشكلة كبيرة: لم تخضع سوى دول قليلة دخل البيزنس للضرائب وبمعدلات منخفضة. لكن، لدى بداية الحرب العالمية الأولى، بدأت البلدان فى زيادة الضرائب لدفع الإنفاقات العسكرية، ومن أجل وضع خطط جديدة للضمان الاجتماعى. أصبح الازدواج الضريبي قضية ساخنة وبدأت البيزنسات فى الشكوى. ألهمت «غرفة تجارة دولية» فى عام ١٩٢٠ وجاءت الضرائب فى مقدمة أجدنتها.

بدأت النقاشات تحت رعاية عصابة الأمم فى عشرينيات القرن الماضى لترسيخ بعض القواعد والمبادئ المشتركة، لكن التقدم كان بطيئاً. أرادت البلدان الغنية بروس الأموال مثل بريطانيا التى كانت تستضيف الكثير من الشركات متعددة الجنسية أحكاماً تمنح غالبية حقوق فرض الضرائب لبلدان الإقامة، فيما أرادت بلدان المصدر التى كانت تستضيف الاستثمارات الداخلية - وكانت فى غالبيتها دولا أكثر فقرا- أن تستطيع إخضاع دخول هؤلاء المستثمرين للضرائب المحلية. منحت الاتفاقية الأصلية لعصابة الأمم فى عام ١٩٢٨ قدراً كبيراً من الحقوق الضريبية لدول المصدر التى كانت تشمل كثيراً من البلدان منخفضة الدخل، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الذى يمنح حقوقاً أكثر لدول الإقامة الأكثر ثراء هو السائد. لكن الشركات متعددة الجنسية ظلت تسبق جامعى الضرائب بوثبات عدة فى البلدان الثرية أيضاً.

وكما استخدم الأخوان قستى عضلاتهما لعصر المنافسين عند طرفى الإنتاج والاستهلاك وإحكام القبضة عليهم، بدأ، ومعهما الشركات متعددة الجنسية الأخرى فى عصر السلطات الضريبية حيث وظفوا فرقا من المحامين والمحاسبين لنقل الأرباح بعيداً عن بلدان الإنتاج والاستهلاك وإلى بلدان الوسط منخفضة الضرائب. إذا كنت تملك مزارع تربية المواشى، والمواشى، والفريزرات، وأحواض السقى

والسقى، وشركات التأمين، ومنافذ الجملة والتجزئة يصبح باستطاعتك من خلال تعديل الأثمان التي يحملها أحد الأفرع لفرع آخر نظير السلع، أن تنتقل أرباحك إلى المكان الأكثر ملاءمة لك من بين كل تلك الأماكن التي تتواجد بها أنشطتك. يبيّن نايتلى «وبالطبع فإن المكان الأكثر ملاءمة هو المكان الذى تدفع فيه أقل قدر ممكن من الضرائب، أو الأفضل، المكان الذى لا تدفع فيه ضرائب بإطلاقه». كان ذلك تماما هو ذات مبدأ تحديد ثمن التعاملات البينية بين الشركة الأم وفروعها أو توابعها فى الخارج الذى جاء وصفه فى الفصل السابق. يوضح البروفسور سول بيكيوتو، الخبير المتميز فى الضرائب الدولية هذه العملية بقوله «بتسريب تلك الأرباح وضخها، غالبا من خلال سلسلة من الكيانات الوسيطة، إلى شركة قابضة فى ملاذ ضريبيى، بدلا من إرسالها إلى الشركة الأم، يمكنهم تحاشي الخضوع للضرائب فى أى مكان». دائما ما فعلوا ذلك من خلال سلاسل من الكيانات الوسيطة بحيث تتجمع الأرباح فى أماكن منخفضة الضرائب، فيما تهاجر التكاليف إلى الأماكن التى تفرض أعلى معدلات الضرائب. حولت الشركات متعددة الجنسية نظاما قُصد منه تلافى ازدواج الضريبيى إلى نظام ازدواج لا ضريبيى وقر لهم هذا مبالغ طائلة من رأس المال الرخيص لإعادة استثماره، مما ساعدهم على التوسع أكثر من منافسيهم الأصغر والأقل انتشارا على المستوى الدولى.

أتت الأمم المتحدة، خليفة عصابة الأمم، بمسودة لنموذج اتفاقية ضريبية فى عام ١٩٨٠ كان من المفترض لها أن تنقل التوازن مرة أخرى لصالح ضرائب المصدر والدول النامية. لكن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تدخلت بعدوانية ولم تكتف بوقف المحاولة- بل بضمنان أن يظل نموذج اتفاقيتها الذى يحاى البلدان الغنية هو المعيار المفضل، وأيضا بممارسة الضغوط الضارية لإضعاف نموذج الأمم المتحدة. وصل نموذج الدول الغنية إلى وضع شبه مهيمن بالكامل الآن. لا يقتصر الأمر على وجود ازدواج لا ضريبيى فقط، بل إن كثيرا من الضرائب التى

ينهى دفعها، فى ظل أى نظام عادل، إلى البلدان الفقيرة، يتم دفعها إلى البلدان الغنية بدلا من ذلك. لا تأبه النخب فى البلدان الفقيرة بمشهد الفقر الذى يحيط بهم وذلك لأن الملاذات الضريبية تتيح لهم الاحتفاظ بما غنموه ونهبوه من أموال معفاة من الضرائب فى مناطق الأوف شور، فيما يتركون عبء دفع الفواتير لمواطنيهم اللقراء والمناحين الأجانب.

تكشف شهادة ويليام قسنى أمام اللجنة الملكية فى عام ١٩٢٠ عن رجل اعتاد على تنفيذ إرادته. قال «إذا قمت بقتل دابة بالأرجنتين وبيع ناتج تلك الدابة فى إسبانيا، لا يستطيع هذا البلد أخذ ضريبة عن هذا البيزنس. لكم أن تفعلوا ما يخلو لكم، لكنكم لا تستطيعون أخذ هذه الضرائب». هدد بأخذ البيزنس ومعه آلاف الوظائف إلى الخارج إذا لم يتحقق له ما أراد. هال المفوضين من أعضاء اللجنة افتقاد ويليام لأى حس وطنى تجاه بلد كان قد خاض لتوه حربا عظمى. سألهم «ألن تدفع أى شىء نظير ميزة العيش هنا؟» رفض ويليام قسنى. مضى المفوض يقول «مع الاحترام، أود أن أحظى بإجابة. إنها إجابة تسببت لى فى قدر كبير من الانفعال منذ أن جلس الشاهد على الكرسي».

لم تكن لبريطانيا أن تمنح الأخوين قسنى ما أراداه، لكنهما ظلّا يريدان العودة. قال ويليام «لقد وُلدت فى مدينة ليقرپول القديمة الطيبة، وأريد أن أموت هنا». بيد أنهما بعد فشلهما فى محاولات الضغط، أتيا بخطة أكثر مكرًا، شيئا سيتيح لنا لمحة أفضل على ما يحدث فى عالم الأوف شور المراوغ. أنشأ كيانا اثتمانيا. كانت تلك هى المرحلة الثانية من خطتهما.

يتصور العامة أن أفضل وسيلة لضمان سرية تعاملاتك المالية هى نقل أموالك إلى سويسرا أو ليتشتستين مثلًا، تحت غطاء قوانين السرية المصرفية هناك. وعلى حين أنه لا يتم إفشاء سرية المصارف، فإن ما لا يدركه الكثيرون هو أن الكيانات الائتمانية هى النظير الأنجلو ساكسونى لسرية المصارف، بل إن من

المحتمل لها خلق أشكال من السرية أشد صعوبة في اختراقها من سرية المصارف السويسرية.

ظهر مفهوم الانتمانات في العصور الوسطى حينما كان الفرسان الذين يذهبون في الحملات الصليبية يتركون ممتلكاتهم في أيدي أمناء (أوصياء) موثوقين يرعونها لحساب زوجات وأطفال الفرسان لحين عودتهم. كان ذلك ترتيباً ثلاثياً الأطراف يربط مَلَكَ الممتلكات (الفرسان) والمستفيدين (عائلاتهم) عن طريق وسطاء (الرعاة أو الأمناء). وبمرور القرون تطورت متون قانونية لإضفاء الصبغة الرسمية على تلك الترتيبات ثلاثية الأطراف، ونستطيع الآن القيام بتلك الإجراءات أمام المحاكم.

الانتمانات ميكانيزمات صامته فاعلة، وعادة ما يكون من المستحيل وجود أية قرائن عليها في السجلات العامة. تظل سرا بين المحامين وموكليهم. جوهريا، فإن ما يفعله الائتمان هو التلاعب بملكية أحد الأصول. قد تعتقد أن الملكية أمر بسيط: فلنقل إن لديك مليون دولار بأحد البنوك؛ فأنت تمتلكها وباستطاعتك إنفاقها في أي وقت تريده. بيد أن بإمكان الملكية أن تتوزع على عدة جهات متفرقة ويحدث هذا مثلا إذا اشتريت منزلا بقرض من بنك عقارى: يصبح للبنك بعض حقوق الملكية في منزلك، ولك حقوق أخرى. توجد تنويعات مختلفة على نظام الائتمان في أوروبا والتي تتوزع أيضا في أوجه ملكية مختلفة.

يفكك الائتمان بعناية الملكية إلى أجزاء مختلفة. حينما يتشكل الائتمان، يتنازل المالك الأصلي للأصول، نظريا، عنها للائتمان. لدى هذه النقطة، يصبح الوكيل، أو الوصى هو المالك القانونى للأصول - هذا على الرغم من أنه لا يتمتع بحرية إنفاقها أو استهلاكها، لأن عليه أن يخضع قانونيا لشروط صك الائتمان، أى مجموعة التعليمات التى تخبره تحديدا بكيفية توزيع حصص المزايا على المستفيدين. وفقا لقانون الائتمان، ليس للوصى أى خيار سوى إطاعة تلك التعليمات وتنفيذها،

وباستثناء الرسوم التي يتقاضاها فإنه لا يتلقى أية مزايا من تلك الأصول. لنقل إن رجلا ثريا له طفلان، قام بوضع مليون دولار في حساب ائتمان مصرفي، ثم قام بتعيين محام، أو وصي وأعطاه التعليمات أنه لدى بلوغ كل منهما الحادية والعشرين يصرف له نصف المبلغ، فحتى إذا مات الثرى قبل أن تصرف النقود بوقت طويل، سيظل الائتمان قائما، والوصي ملزم بالقانون بأن يدفع النقود وفقا للتعليمات الموصى أو المؤتمن. من الصعوبة الشديدة فعلا خرق الائتمان.

يمكن أن تكون الائتمانات مشروعة تماما، لكن يمكن استخدامها، وكما يحدث كثيرا لأهداف شائنة للتهرب الضريبي الجنائي. يثير هذا سؤالا يحير الكثيرين. إذا كان عليك التنازل عن أحد أصولك كي تتحاشى الضريبة، ألا يمثل هذا ثمنا باهظ لدفعه؟ ليس ثمة إجابة مباشرة.

جزئيا، فهذه قضية ثقافية. تشعر الطبقات العليا البريطانية بالراحة لدى فصلهم أنفسهم عن أموالهم وتركها يديرها غريبا موثوقون. علمتهم قرون من رأسمالية الهنتمن أن بإمكانهم الاعتماد على خدم محل ثقة، أو وكلاء محترفين، ولا يستند همهم بالاستحقاق إلى أمور تافهة مثل الملكية القانونية. يُعدهم تعليمهم للتعرف على من سيحترمون مطالباتهم وحقوقهم، ومن ثم على من هم أهل لثقتهم.

تلدى الائتمانات إلى حدوث شينين رئيسيين. أولا، فهي تخلق حاجزا قانونيا صلبا بإمكانه أن يصبح حاجزا معلوماتيا غير قابل للكسر أو الاختراق. بإمكان الائتمانات تغليف الأصول بسرية فولاذية. تخيل أن الأصول في الائتمان هي أسهم في إحدى الشركات. قد تسجل الشركة الوكيل أو الوصي - المالك القانوني - لكنها لن تقوم بتسجيل المستفيدين - من سيحصلون على الأموال ويتمتعون بها - في أي مكان. إذا كان لديك مليون دولار في ائتمان بجرسي، وطارذك مفتشو الضرائب، فسيكون من الصعب عليهم حتى البدء في تحرياتهم لأن مستندات الائتمان في جرسي غير مسجلة في أي سجل عام أو رسمي. وإذا حالف الحظ مفتشى

الضرائب واكتشفوا هوية أحد الوكلاء أو الأوصياء، فالأرجح أن هذا سيكون أحد محامى جرسى الذى يقوم بهذا العمل لكسب عيشه، والذى من المحتمل له أن يكون وكيلا لآلاف عدة من الائتمانات. ربما يكون المحامى هو الشخص الوحيد فى العالم الذى يعرف أنك المستفيد، لكن السرية المهنية تُلزمه بعدم الكشف عن هذه الحقيقة. وبهذا، يجد مفتش الضرائب نفسه وهو يخبط رأسه على حائط حجرى.

باستطاعتك أن تجعل هذه السرية أكثر عمقا بأن تضع طبقة هيكلية سرية أعلى طبقة أخرى. قد يكون ما تحتفظ به فى ائتمان جرسى هو مليون دولار مودعة بمصرف فى پناما التى تحميها ذاتها سرية مصرفية شديدة. فحتى لو لجأ مفتشو الضرائب إلى استخدام التعذيب فلن يستطيعوا جعل محامى جرسى يكشف هوية المستفيد، لأن المحامين لا يعرفون بالضرورة من المستفيدين: يقومون فقط بإرسال الشيكات إلى محامين فى أماكن أخرى ليسوا هم أيضا المستفيدين^(١). وبإمكانك الاستمرار فى اللعبة: تستطيع وضع طبقة ائتمان فى جرسى أعلى طبقة ائتمان بجزر الكايمان، ثم تجعل هيكل شركة سرية بولاية دلاوير تقبع أعلى القمة. إذا أتى الإنترنت بحثا عن المستفيد سيكون عليهم خوض إجراءات محاكم صعبة وبطيئة ومكلفة، من بلد إلى بلد، لاقتفاء الأموال. بل إنه حتى فى هذه الحالة، تسمح بعض الأماكن بالنص على بنود للهرب السريع - ستقفز الأصول تلقائيا مسرعة إلى مكان آخر لدى أول هبة للتقصى.

كان ترتيب الائتمان الذى أقامه الأخوان قستى فى ديسمبر ١٩٢١ - والذى تم توقيعه فى مكتب المحامين البريطانيين هول وسترلينج بباريس - كان بسيطا مقارنة بزخارف الأوف شور الكثيرة الشائعة اليوم. بيد أنه، وعلى الرغم من ذلك،

(١) تقول سلطات جرسى إنه يُطلب من الوكلاء معرفة هويات المستفيدين. لكن الاتصالات تشير إلى أن جرسى واختصاصات الأوف شور القضائية الأخرى لا تحافظ على تطبيق تلك القوانين كما يجب وإلى أنه، فى أغلب الأحيان فإن الوكلاء لا يعرفون من المستفيدين.

اقتضى الأمر من مصلحة عائدات الضرائب الداخلية البريطانية ثمانية أعوام قبل أن يكتشفوا وجوده. وفى تلك الأثناء، وفيما كان انتماء الأخوين قسّتى فى مقره بباريس، انفجرت فضيحة جديدة.

فى ١٩٢٢، وبعد سبعة أعوام على مغادرة الأخوين البلد للهرب من دفع ضرائب زمن الحرب، ظهر أن ويليام قسّتى اشترى لنفسه مرتبة النبالة أو لقب لورد. لم يكن ثمة ما هو غير معتاد فى هذا الإجراء. فقد مضى أناس كثيرون ممن صنعوا ثروات أثناء الحرب العظمى فى سعيهم الدؤوب للحصول على ما تضيفه الألقاب من احترام يخفون خلفها وصمة التريح من الحرب، وكان لويد جورج رئيس الوزراء على أتم الاستعداد لإرضائهم حيث قام ببيع الألقاب الرسمية عشوائيا مما أثار الغضب فى أنحاء إنجلترا. فى عام ١٩١٩، قال أحد أعضاء البرلمان غاضبا «يُمنح أناس لا يَسْمَح لهم أى شخص محترم بدخول منزله الألقاب والمراتب الشرفية».

لكن حينما أصبح ويليام اللورد قسّتى، عم الاستنكار والغضب. قال اللورد ستراتشى بالبرلمان «يشعر غالبية الناس أن هذا ليس نمط الشخص الذى يجب مكافأته بعد أن تهرب من الضرائب وبذلك ألقى بعبء ضرائبى أثقل على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب». دعا ستراتشى اللورد قسّتى لأن يؤكد أمام البرلمان أنه لم يدفع نظير لقبه. بالطبع، لم يفعل قسّتى شيئا من هذا، ولم يجب نفسه إلى أحد حينما صرح قائلاً «إننى، تقنياً (وقانونيا) موجود بالخارج فى الوقت الراهن.. يناسبنى هذا الوضع إلى أقصى حد. إننى بالخارج. لن أدفع شيئا».

تأثر الملك جورج لدرجة أنه كتب يقول «إننى أناشد المؤسسة بقوة لإيجاد إجراء فاعل وموثوق» وأضاف بأسلوبه الملكى العتيق «إجراء يحمى التاج والحكومة من إمكانية وقوع أحداث مثيلة أليمة، ناهيك عن كونها مهينة، والتي من المحتم لها، إن تكررت أن تمثل شرا مستطييرا على سلامة الدولة الاجتماعية والسياسية». وعلى الرغم من قعقة الفضيحة وتفاعلاتها، فلم يتخذ أى شىء فى النهاية، وعاد الأخوان

فستى إلى موطنهما ببريطانيا، فيما عمل اثنتانهما السرى بباريس على صد السلطات الضريبية والحيلولة بينها وبينهما.

قد يلتفت انتباه المقيمين ببريطانيا الآن أوجه الشبه بين هذه الواقعة والفضيحة التى تورط فيها اللورد أشكروفت نائب رئيس حزب المحافظين ورجل الأعمال الذى يتخذ بليز مقرا له، والذى اعترف فى مارس ٢٠١٠ بأنه لا يتخذ من المملكة محل إقامة له لأسباب ضريبية، وأنه يُعتبر دافع ضرائب غير مقيم، وهو مصنف يُعفى الأثرياء من دفع ضرائب بريطانية على مكتسباتهم خارج بريطانيا، فى أعقاب الفضيحة ظهر العنوان الرئيسى التالى بصحيفة الجارديان فى مارس ٢٠١٠ «رائحة كريهة غير محتملة تنبعث من الألقاب التى يحصل عليها أعضاء البرلمان بسهولة».

عاد الأخوان فستى إلى بريطانيا بعد أن تمكنا من التهرب من دفع الضرائب. بيد أنه، وبعد أن اكتشفت السلطات الضريبية البريطانية اثتمان باريس من خلال عمل الشرطة السرية الدوب، فلم يستطيعوا حمل الأخوين فستى على دفع الضرائب عن الائتمان لأن السرية ليست الحيلة الوحيدة التى توفرها الائتمانات إذ إنها أيضا تمكن الأشخاص من التظاهر بأنهم تنازلوا عن أموالهم - مما يعنى أنه لا يمكن إخضاعهم للضرائب عنها - فيما أنهم يبقون على التحكم فيها واقعيًا. أوجزت مصلحة العوائد الداخلية الأمريكية الوضع كالتالى: «على الرغم من أن تلك الحيل تعطى مظهرًا بفصل المسؤولية والتحكم عن مزايا الملكية كما هى الحال فى الائتمانات المشروعة، فإن دافع الضرائب يتحكم فيها واقعيًا». ويُلْمح الجزء التمهيدى فى صك اثتمان باريس للأخوين فستى إلى هذا التظاهر تحديداً. يبدأ كالتالى: «ونظرا لحب الواهبين [الأخوين فستى] الطبيعى للمستفيدين ومشاعر المودة التى يكتننها لهم، ولأسباب واعتبارات طيبة أخرى...» أى أنه يقول إن الأموال قد منحت فى الواقع لأعزائهما المستفيدين، زوجتيهما وأطفالهما. لكن ما

فعله الأخوان فستى واقعيا كان التالي: أولا، قاما بإيجاز معظم إمبراطوريتهما بالخارج لشركة يونيون كولد ستوريدج ليمتد، وكانت شركة مقرها بريطانيا. وفقا للإجراءات المعتادة، تقوم الشركة بدفع الإيجار للأخوين فستى، لكن شركة يونيون كانت تدفع الإيجار لمحاميين ومدير [وكيل] للشركة فى باريس كانوا محل ثقة الأخوين فستى. وإلى هذا الحد، فليس ثمة ما هو غير معتاد. لكن هؤلاء الأوصياء منحوا سلطات واسعة لاستثمار تلك الأموال وفقا لتوجيهات «أشخاص مفوضين» محددين. وكان هؤلاء هم الأخوان فستى! من ثم، قام الأوصياء [الوكلاء]، وفقا لإرشادات الأخوين، بإقراض شركة أخرى فى بريطانيا مبالغ مالية ضخمة، وكان الأخوان هم من يتحكمان أيضا فى تلك الشركة واستخدماها «حصالة» خاصة لتخزين أموالهما.

من الحقيقى أن السلطات الضريبية لا تتوقف عن السعى إلى وسائل لمجابهة الاستراتيجيات الجديدة لتلافى دفع الضرائب، وتقوم بانتظام بسن القوانين والأحكام للدفاع عن أوعية البلاد الضريبية. لكن الأثرياء ممن يتهربون من الضرائب، بإمكانهم تفعيل استراتيجيات أكثر تعقيدا للالتفاف على الأحكام الجديدة، بحيث يتحول الأمر إلى لعبة قط وفأر لا تتوقف عن التطور، وينجم عن هذا نظام ضريبى لا يتوقف عن التعقيد باطراد. تقوم الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية، بانتظام - وغالبا بسرعة كبيرة - بتفصيل القوانين التى تجعل الأثرياء يتقنون وسائل الاحتيال، ويظلون متقدمين خطوة عن محصلى الضرائب. وعلى مر السنين، أصبحت حيل ائتمانات الأوف شور أكثر غزارة وصقلًا. تتيج كثير من مناطق الاختصاصات القضائية الأوف شور ما يسمى الائتمانات التى يمكن إبطالها - أى ائتمانات يمكن إبطالها وإعادة الأموال إلى المالك الأصلي. لكن، وحتى يتم إبطالها، يبدو الأمر وكأن الأصول قد تم تمريرها إلى طرف آخر، ومن ثم لا تستطيع السلطات إخضاعها للضرائب.

ثمة تنويعات لا تحصى ولا تعد. لبعض الائتمانات ما يسمى «حامى الائتمان» الذى قد يمارس نوعا من النفوذ على الأوصياء ويعمل نيابة عن الشخص الذى تظاهر بأنه تنازل عن الأموال. يسمح ما يسمى بـ «الائتمان المميز star trust» بجزر كايمان للمالك الأصلي باتخاذ قرارات استثمار الأموال المؤتمن عليها - ولا يُجبر الوصى على التأكد من أن الاستثمارات فى صالح المستفيدين الآخرين أو قد يستخدم شخص «ائتمانا سوريا» بجرسى، حيث يصبح باستطاعته أن يستبدل فيما بعد أوصياء أكثر مرونة بالموجودين، ويغير تعليماتهم كما يحلو له. وهكذا وهكذا. ثمة محامو أوف شور يجلسون فى مكاتبهم لا يفعلون شيئا سوى ابتداع حيل جديدة أكثر خبثا للائتمانات.

لكن الضرائب ليست الأمر الوحيد الذى تتمحور حوله الائتمانات. كما سنرى، فإن كثيرا من قنوات نقل الاستثمارات الهيكلية التى ساعدت على إشعال آخر أزمة اقتصادية كانت مقامة كائتمانات أوف شور. قد يصاب الكثيرون بالدهشة، أو حتى بالصدمة، لدى تبينهم مركزية الائتمانات فى الشئون المالية الكوكبية: ثمة ٤٠٠ مليار دولار مربوطة فى ائتمانات بجرسى وحدها، ذلك الملاذ الضريبى شديد الصغر - وما قيمته تريليونات عديدة من الدولارات، محاطة بالسرية فى أنحاء العالم.

باختيار الأخوين فستى لآلية الائتمان، فإنهما قد انتقيا سلاحا ناجعا حقا. وحينما اكتشف السناتور دولا طور تلك الحاويات المليئة بمستندات فستى مخبأة تحت حمولات من الأسمدة العضوية كريهة الرائحة على متن السفينة نورمان ستار عام ١٩٣٤، فالأرجح أنه لم يكن يدرك مدى خداع خصميه وما بجعبتهما من حيل. يُعيد تلك الغارة، تم اكتشاف مزيد من الوثائق المورطة فى أوروغواى، وحقق السناتور انقلابا آخر حينما جعل المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية والذين كانوا يشعرون بعدم ارتياح عميق تجاه ممارسات الأخوين فستى، يحولون

تحقيقات الأرجنتين إلى لجنة مشتركة من بلدان عديدة تتولى التحقيق.

يكتب نايتلى قائلاً: «سرعان ما استشعر ويليام الخطر. فلا بد لمثل تلك اللجنة أن تطلب الاطلاع على دفاتر قسّتى الحاسبية بلندن ولا يملك أحد التنبؤ بما ستكشف عنه تلك الدفاتر». من ثم، تحول الأخوان قسّتى إلى الهجوم. حينما توفى مديرهما بالأرجنتين نتيجة أزمة قلبية، خاطب ويليام قسّتى اللجنة متهما السناتور دولاطور بقتله. استجابت حكومة الأرجنتين بغضب جامح وأسّمت خطاب قسّتى «صفافقة غير مسبوقة». وافقت وزارة الخارجية البريطانية على أن خطاب قسّتى كان عدوانياً كريهاً، لكنها قالت إنه ليس ثمة ما يمكن فعله. ومنذ تلك اللحظة، بدأت الأمور تتخذ منحى هابطاً.

عملت اللجنة لعامين، فيما مضى الأخوان يجذبان الخيوط فى لندن لإحصائها وإضعافها، وعلى الرغم من ستين اجتماعاً وتقارير مُنّت بالتفاصيل عن تجارة اللحوم بالأرجنتين، فلم تصل اللجنة أبداً إلى حد فحص دفاتر قسّتى الحاسبية بلندن. وصف نايتلى ما حدث بعد ذلك «قام السناتور دولا طور، الذى كان قد اقترب أكثر من أى أحد آخر من اختراق سرية إمبراطورية قسّتى، بإطلاق النار على نفسه يوم ٥ يناير ١٩٣٩، وترك خطاباً عبر فيه عن إحباطه من السلوك العام للبشر».

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصلحة العوائد المحلية البريطانية كانت فى طور إعداد قواتها من أجل الهجوم التالى على ائتمانات قسّتى، وذلك من خلال قانون المالية لعام ١٩٣٨ الذى أُمِلوا أن يُمكنهم من إخضاع الائتمانات بالخارج للضرائب. وواصلوا هجومهم فى عام ١٩٤٢ أثناء ذروة الحرب العالمية الثانية. كان ويليام قد توفى قبل ذلك بعامين، وهو يحارب جبهة الضرائب حتى النفس الأخير، ولم يترك سوى ٢٦١٠٠٠ جنيه استرلينى فى بريطانيا، ومات وهو يصب اللعنات على «ضرائب التركات الظالمة». استمر الائتمان حياً سليماً معافى، ومضى يدر الأموال

على عائلته. قرر القانون البريطاني الجديد خضوع الأشخاص للضرائب إن كانت «لهم القدرة على التمتع» بالدخل - وهو تعبير بدا وأنه يغطي عائلة فستى . فى البداية، بدت العوائد الداخلية وأنها فى سبيلها لأن تكسب المعركة، لكنهم لم يستطيعوا وضع يدهم على الصك الأصيل لانتمان باريس، الذى كان آخر مكان معروف له، وفقا للأسرة، هو صندوق فى مدينة بوردو، قبل أن يجتاحها الألمان. وعلى الرغم من ذلك، مضت السلطات الضريبية تحقق تقدما، وتُبطل استثناء بعد استئناف. بيد أن التيار تغيير لدى العقبة الأخيرة. دفع أفراد أسرة فستى، أمام لوردات القانون [أعضاء البرلمان من اللوردات الذين سبق لهم أن شغلوا مناصب قضائية عليا، أو اشتهروا فى ميادين المهنة القانونية] بأنهم ليس لديهم حقوق فردية للتحكم فى الدخل، بل حقوق مشتركة. وبهذا، دفع شبان بريطانيا حياتهم مرة أخرى فى الحرب العالمية الثانية، فيما تملص أفراد أسرة فستى من خلال الالاعيب، وتحرروا من أية مسئولية.

استمرت اللعبة لعقود أخرى. وعلى الرغم من أن العوائد الداخلية حققت مكتسبات صغيرة فى هجمات أخرى، لكن عائلة فستى كانوا طوال الوقت يشذبون دفاعاتهم ويسريرون معظم ثروتهم من خلال ثغرات الشبكة الضريبية. قال أحد مسئولى الضرائب «تماثل محاولة إحكام القبض الضريبية على عائلة فستى محاولة إحكام قبضتك على المهلبية». فى عام ١٩٨٠، وبعيد إحدى هجمات العوائد الداخلية، كشف تحقيق أجرته الصنداي تايمز أن سلسلة محلات جزارة ديوهيرست التى تملكها عائلة فستى فى بريطانيا لم تدفع سوى عشرة جنيهات ضرائب عن أرباح تجاوزت ٢,٣ مليون جنيه استرلينى - أى بمعدل ضريبى قدره ٠,٠٠٠٤٪. كتبت الصحيفة تقول «لدينا هنا عائلة بالغة الثراء لم تدفع طوال أكثر من ستين عاما سوى مبالغ تافهة من الضرائب. وطوال تلك المدة، ظل أفراد تلك العائلة يتمتعون بملذات العيش الكبيرة المتوفرة للأثرياء فى إنجلترا بدون أن يسهموا بأى

شيء يقترب مما عليهم أن يدفعوه نظير الدفاعات التي أبقّت على تلك المذات موجودة - ضد الأعداء الأجانب في زمن الحرب، وضد الفوضى والمرض في وقت السلم».

من دواعى عدم السرور أن نبين أن غالبية تعليقات القراء على ذلك المقال كانت مؤيدة لعائلة قسّتى. علّق اللورد ثورنيكروفت، أحد أصحاب الفخامة من أعضاء حزب المحافظين البريطانيين بالقول «فليحالفهم الحظ السعيد»، فيما وضع إدموند قسّتى ، حفيد إدموند الأصلي، اللمسات الأخيرة على تلك التورّطة حيث قال «فلنواجه الأمر، لا أحد يدفع أكثر مما يُجبر على دفعه. إننا جميعنا متهريون من الضرائب، أليس كذلك؟»

وعلى الرغم من أنه تم سد مهرب ائتمان باريس في عام ١٩٩١، إلا أن فُرصَ التجنب القانوني للضرائب بالنسبة لأثرياء بريطانيا تظل وفيرة. حينما بدأت الملكة أخيرا في دفع ضرائب عن دخلها عام ١٩٩٣ بعد احتجاجات عامة، ابتسم أحدث شخص يحمل لقب لورد في أسرة قسّتى وقال «حسنا، هذا يجعل منى الشخص الأخير المتبقى».

لكن، وكما سنرى سريعا، فلم يكن هذا هو الحال. كان أبعد من أن يكون وحده.